

القسم () : خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

Municipal Development and Lending Fund (MDLF)
Development of Marginalized Communities in the West Bank (Area
C) Development Project
Cycle I

برنامج "تحسين خدمات الحكم المحلي LGSIP"

تأهيل محطة ترحيل النفايات /طولكرم

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

أذار ٢٠٢١

المشروع الفرعي: تأهيل محطة ترحيل النفايات/ طولكرم

إن خطة الادارة البيئية والاجتماعية للمشروع هي جزء من وثائق العطاء معرفة ضمن القسم ١٠. يلزم المقاول بفهم وتطبيق الاجراءات الوقائية وأية اجراءات وقائية اضافية قد لا تكون ظاهرة حالياً. سيقوم المجلس بالإشراف على تطبيق المقاول للخطة ويقوم صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالمراقبة البيئية والاجتماعية.

قائمة الكلمات المختصرة

تقييم الاثر البيئي	EIA
خطة الادارة البيئية والاجتماعية	ESMP
اطار الادارة البيئية والاجتماعية	ESMF
الفرز البيئي	ES
الاجراءات البيئية والاجتماعية والسلامة العامة	ESHS
السلطة الفلسطينية	PA
خطة حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس	LALAP
اطار حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس	LALPF
وحدة الحكم المحلي	LGU
صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	MDLF
برنامج تطوير البلديات	MDP
وزارة الحكم المحلي	MOLG
البنك الدولي	WB

برنامج تطوير البلديات (MDP III)

برنامج تطوير البلديات هو برنامج ريادي للإصلاح والتنمية تم تصميمه من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالنيابة عن الحكومة المركزية وبتوجيه منها، يستند البرنامج إلى قاعدة أن حجر الأساس في تطوير خدمات البلديات هو هيئات حكم محلي تتمتع بإدارة جيدة ومساءلة أفضل.

يتميز برنامج تطوير البلديات بكونه لا يزود البلديات بمنح لدعم مشاريع البنية التحتية وحسب، بل يدعم أيضاً الأداء الجيد عن طريق بناء قدرات أفضل للبلديات في المجالات المالية، والتخطيطية، والتشغيل، والصيانة. ولتحقيق هذا الهدف، بني البرنامج على آلية تخصيص الأموال، وهي طريقة تعتمد على نظام لتوزيع المنح المالية على البلديات لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ومشاريع البنى التحتية بناءً على الاحتياج، وعدد السكان وممارسات الإدارة الجيدة.

مقدمة عن مشروع " LGSIP " مشروع تحسين خدمات الحكم المحلي

وهو برنامج ممول من KFW والبنك الدولي تم ترتيبه بالشراكة ما بين صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي يهدف إلى تطوير الخدمات البلدية لدى هيئات الحكم المحلي التي تتمتع بإدارة جيدة ومساءلة أفضل حيث يتم اختيار الهيئات وفق معايير ومقاييس تستهدف النواحي المالية والإدارية.

الجهة المستهدفة من البرنامج:

كافة البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كيف يعمل برنامج تطوير البلديات

برنامج تطوير البلديات هو برنامج تنموي متعدد المراحل، يهدف إلى تعزيز وبناء قدرات البلديات من خلال أربع مكونات:

١. المكوّن الأول: أداء البلديات وتقديم الخدمات

- يندرج تحت هذا المكون مشاريع البنية التحتية للبلديات لتحسين سبل تقديم الخدمات بما ينسجم مع قانون الهيئات المحلية لعام ١٩٩٧.
- يتم تقسيم منح البلديات إلى مخصص تمويل أساسي ومخصص مرتبط بالأداء.
- مخصص التمويل الأساسي: هو مخصص يتم احتسابه بناءً على عدد السكان والاحتياج، بحيث يتوجب على البلدية/المجلس تحقيق شروط التأهل الأساسية للحصول على هذا التمويل (٢٠٪ عدد السكان، ٣٠٪ الاحتياج)
- مخصص الأداء: يتم قياس أداء البلديات من خلال ٢١ مؤشراً رئيسياً تم تصميمها لتغطية ثلاثة مجالات تتعلق بالأداء المالي والاستدامة، والأداء المؤسسي، والشفافية والمساءلة المجتمعية كما هي موضحة في الجدول رقم (١).

٢. المكوّن الثاني: تنمية القدرات

- يوفر هذا المكون الدعم في مجال بناء القدرات للبلديات والمؤسسات الوطنية تحديداً صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي.
- تطوير نظم الإدارة البلدية/المجلس سواء أكانت أنظمة مالية، تشغيل وصيانة، مراكز خدمات الجمهور... الخ.

٣. المكوّن الثالث: مشاريع الشراكة البلدية/المجلس

- يوفر هذا المكون (أ) المساعدة التقنية والتطوير المؤسسي من أجل العمل بشكل أكثر فعالية فيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص. (ب) وكذلك سيوفر التمويل اللازم لمشاريع البلديات لتطوير استثمارات مشتركة و/أو مبتكرة لتقديم الخدمات البلدية/المجلس ومأسسة التنمية الاقتصادية المحلية.

٤. المكوّن الرابع: تكاليف دعم تنفيذ المشروع وسبل إدارته

- يمول هذا المكون السلع والخدمات الاستشارية للمراقبة والتقييم وكذلك الاتصال والتواصل، ورسوم الاستشاريين التقنيين المحليين من أجل الإشراف الهندسي على المكون الأول.

الشركاء الممولون:

برنامج تطوير البلديات ممول من الحكومة الفلسطينية والشركاء الممولين وهم: الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، التعاون الألماني (البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة السويسرية للتنمية واتحاد البلديات الهولندية.

٢ برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة من خلال النافذة الأولى والثالثة سينفذ مشاريع فرعية متوافقة مع صلاحيات البلديات وملزمة بكافة الشروط القانونية التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣ والقانون الأردني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتنظيم المدن والقرى والمباني، واللائحة التنفيذية لقانون المباني الخاص بالسلطات المحلية رقم ٥ لسنة ٢٠١١.

المشاريع الفرعية المدرجة تحت برنامج تطوير البلديات للمرحلة الثالثة تهدف الى تحسين الخدمات المقدمة من قبل البلدية/المجلس ويتم تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المتوقع حدوثها خلال التصميم، اضافة الى تخفيف الآثار الناتجة عن عملية البناء والتشغيل. القائمة التالية تمثل القطاعات الرئيسية التي تتضمن المشاريع الفرعية:

- المياه والمياه العادمة
- ادارة النفايات الصلبة
- تأهيل وتعبيد الشوارع
- المرافق العامة
- الكهرباء والطاقة

بالنسبة لمشاريع تأهيل وتحسين الطرق، فالبرنامج يمول البضائع والاعمال المتعلقة بإنشاء وصيانة وتأهيل واعادة بناء طرق جديدة او قائمة، اضافة الى الاشارات المرورية، ترسيم الشوارع، حماية جنبات الشوارع، الاشارات الضوئية، انارة الشوارع، الارصفة، معدات صيانة الشوارع، التأمينات والتشغيل فقط لقطاع غزة.

بالنسبة لقطاع المرافق العامة، تشمل المشاريع الفرعية إنشاء / إنشاء وتأهيل وتجهيز المنتزهات ورياض الأطفال ومراكز الشباب والمراكز الثقافية، اضافة الى البنية التحتية للأسواق العامة، المباني والمرافق البلدية/المجلس، مواقف السيارات العامة.

٣ وصف المشروع

المشروع عبارة عن تأهيل لاجزاء من محطة ترحيل النفايات الخاصة بمحافظة طولكرم والتي تستقبل اكثر من ٨٤٪ من نفايات المحافظة، ويقوم المجلس بترحيل هذه النفايات مباشرة الى مكب زهرة الفنجان أولاً بأول وهذه المحطة تشتمل على الساحات المعبدة بالاسفلت والمعدة لحركة السيارات داخل المحطة ولتخزين النفايات في الحاويات الكبيرة والتي مضى على تعبيدها اكثر من ١١ عاما وهي الان بحاجة لاعادة تأهيل اجزاء كبيرة منها ، وتشتمل على الرامبات التي تصعد اليها سيارات النفايات لتفرغ حمولتها من علو الى الحاويات الكبيرة المعدة للترحيل وتشتمل على مرافق الصيانة مثل المحددة التي تحتاج الى عمل معرّش معدني ليقبى العاملين حر الصيف وتقلبات الطقس في الشتاء والمحافظة على العدد والمقتنيات من التلف والضياح ، وتشتمل أيضا على المغسلة ومرافقها لسيارات جمع النفايات وسيارات الترحيل والتي تتجاوز ال ٢٥ معدة والية، كما تشتمل المحطة على بعض المباني الصغيرة كمرافق للعمال ومكاتب للموظفين والتي تحتاج أيضا لاضافة مرفق اخر مزود بتجهيزات مكتبة لادارة الصيانة والحركة.

٤ الاطار القانوني للإجراءات البيئية والاجتماعية

المشروع الفرعي للمرافق العامة يتماشى بشكل كامل مع القوانين والتشريعات المطبقة في دولة فلسطين الخاصة بالإدارة البيئية وحماية المجتمع وحماية الموروث الحضاري والثقافي. تتماشى المشاريع مع:

- قانون البيئة رقم ٧ للعام ١٩٩٩
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣
- القانون الأردني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتنظيم المدن والقرى والمباني واللائحة التنفيذية لقانون المباني الخاص بالسلطات المحلية رقم ٥ لسنة ٢٠١١.
- اضافة الى القوانين السارية في قطاعات الصحة العامة، حماية الاثار والتراث وهي:
 - قانون الصحة الفلسطيني رقم ٢٠
 - قانون الاثار الاردني رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧

○ والمادة (١٤) من قانون البيئة والتي تحدد النفايات الناتجة من مكافحة الحشرات على انها نفايات خطرة " أما بالنسبة لمكافحة الآفات والحشرات، يتناول قانون البيئة الفلسطيني المبيدات الحشرية والأسمدة كجزء من النفايات الخطرة وي طرح دور وزارة البيئة من اجل التنسيق مع الوكالات المتخصصة لتوريد هذه المواد." مادة ١٤:تحدد الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة الشروط البيئية لاستيراد وتوزيع وتصنيع واستخدام وتخزين :المبيدات والمواد والأسمدة الكيماوية الزراعية التي يمكن أن تشكل خطراً على البيئة." الصندوق عند استلامه مقترحات مشاريع لإدارة مكافحة الحشرات فعليه الالتزام بإجراءات وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية.

اضافة الى ذلك فالمشروع الفرعي ملتزم بالإجراءات الوقائية:

- تقييم الاثر البيئي OP 4.01
- موارد ثقافية مادية (OP/BP 4.11)
- إعادة توطين غير طوعية (OP/BP 4.12)
- ادارة مكافحة الآفات OP4.09
- مشاريع في المياه الدولية OP/BP 7.50

التالي يعرف ويشرح التراث الثقافي والموارد الثقافية المادية، اعادة التوطين القسري، التبرع الطوعي بالأرض، والشراء والبيع بالتراضي:

التراث الثقافي والموارد الثقافية المادية

تعرف الموارد المادية والثقافية بأنها تتضمن أي أشياء منقولة أو غير منقولة، والمواقع، والهياكل، ومجموعات من الهياكل، والمعالم الطبيعية والأثرية والمناظر الطبيعية ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والأثرية والدينية والجمالية والثقافية وغيرها. إن الموارد الثقافية المادية قد تكون موجودة في المناطق الحضرية أو الريفية، ويمكن أن تكون فوق أو تحت الأرض أو تحت الماء. إن هذه الموارد الثقافية قد تكون ذات أهمية على الصعيد المحلي وعلى مستوى المقاطعات أو المستوى الوطني، أو في إطار المجتمع الدولي. صندوق إقراض و

تطوير الهيئات المحلية لن يمول المشاريع الفرعية التي تخترق الاجراءات التنفيذية للبنك الدولي رقم (OP 4.11)

وفي حالة وقوع حوادث تؤدي إلى نتائج أو آثار على الموارد المادية والثقافية التي قد تحدث أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية يجب على المقاول أن يبلغ صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والبلدية/المجلس على الفور. وفقاً لقانون التراث الأردني المطبق رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ ، المادة ١٥ والذي ينص على أنه يجب أن يوقف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية المقاول وتخطر السلطة ذات الصلة

(وزارة السياحة والآثار) في غضون ٣ أيام لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذا يعني ان:

- المقاول هو المسؤول عن التعرف بما يلي "إجراءات العثور على الموجودات" في حال كشف المواد القيمة ثقافياً أثناء الحفر
- التوقف عن العمل فوراً بعد اكتشاف أي مواد يشك أنه لها قيمة تاريخية أثرية الحفرية، أو غيرها من والثقافية؛ تعلن النتائج إلى مدير المشروع، ويجب إبلاغ السلطات المختصة
- حماية القطع الأثرية وكذلك استخدام أغشية بلاستيكية، وتنفيذ تدابير لتحقيق الاستقرار في المنطقة، إذا لزم الأمر، من أجل حماية القطع الأثرية بشكل صحيح،
- منع ومعاينة أي وصول غير مصرح به إلى القطع الأثرية
- إعادة تشغيل أعمال البناء بعد الحصول على إذن من السلطات المختصة، والتحكم في الوصول إلى الموقع.

إعادة التوطين القسري

الهدف أن يكون المشروع الفرعي منظماً ضمن المخطط الهيكلي وغير ذلك فهو غير مؤهل للتنفيذ. يوجد اختلاف بقدرات البلديات تبعاً لطبيعة وعدد المشاريع المنفذة المحتملة لاختراقها السياسة. وعليه، فإن أي مشروع فرعي قد يخترق سياسة إعادة التوطين القسري سيطبق عليه الإجراءات المتبعة ضمن إطار حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس (LALPF). دليل الإجراءات يوضح المعايير الملزمة لرفض المشاريع الفرعية في حال تأثيرها على الأرض وسبل العيش. كل ما سبق يأخذ بعين الاعتبار أن البلدية/المجلس عند تقديمها للمشروع الفرعي ملتزمة بالقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣ والقانون الأردني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتنظيم المدن والقرى والمباني واللوائح التنفيذية لقانون المباني الخاص بالسلطات المحلية رقم ٥ لسنة ٢٠١١.

٤.١.١.١ التبرع الطوعي بالأرض

- في الحالات التي يكون فيها التبرع بالأرض طوعاً، والذي يعرف بأنه عندما يوافق الأفراد أو المجتمع على تقديم الأرض طوعاً مقابل الحصول على منافع أو خدمات تتعلق بالمشروع الفرعي، كما يجب الوفاء بالمتطلبات التالية:
١. يجري التبرع دون إكراه أو تلاعب أو ممارسة أي شكل من أشكال الضغط من جانب السلطات البلدية/المجلس أو العامة أو التقليدية
 ٢. يدرك المتبرع/ة المحتمل أن الرفض أو الإجابة بلا خيار له ولا يوجد أية عواقب منها، وأن حق الرفض موجود في وثيقة التبرع التي يوقعها المتبرع/ة.
 ٣. يجب أن يتم تحديد الأرض التي سيتم التبرع بها من قبل البلدية/المجلس بالتنسيق مع المجتمع المحلي المجاور للمشروع الفرعي الذي تم اختياره. يجب أن يفسر بالكامل للمتبرع/ة الآثار المتوقعة على الأرض المتبرع بها
 ٤. يجوز للمتبرع/ة أن يتفاوض للحصول على تعويض (كلي أو جزئي) أو أشكال بديلة من المنافع كشرط للتبرع
 ٥. لا يمكن أن يتم التبرع بالأرض إذا كان يتطلب نقلاً لعائلة
 ٦. بالنسبة للأراضي ذات الملكية الجماعية، لا يمكن التبرع إلا بموافقة كافة أصحاب الأرض

٧. يجب الحصول على التحقق المناسب من كل شخص يتبرع بأرض (إما من خلال الوثائق الرسمية أو من خلال تأكيد اثنين على الأقل من الشهود)
٨. يجب أن تقر البلدية/المجلس أن الأرض المتبرع بها خالية من التعديلات، وتسجل الأرض المتبرع بها في السجل الرسمي للأراضي؛
٩. لن يسمح بالتبرع الطوعي بالأرض في حال تحديد الموقع مسبقاً لتنفيذ المشروع الفرعي، نظراً لأن الضغط المجتمعي قد يكون مرهقاً جداً بالنسبة للشخص الذي يرفضه، وبالتالي يلغي حق الاختيار.
١٠. في حالة عدم استخدام الأرض المتبرع بها للغرض المتفق عليه، يتعين على البلدية/المجلس أن تحصل على موافقة خطية من المتبرع/ة بالموافقة على استخدام الأرض لغرض جديد، وإلا ستعيد البلدية/المجلس الأرض إلى المتبرع/ة
١١. ينبغي ألا يكون هناك إكراه أو تلاعب أو ضغط من جانب المجتمع أو السلطات البلدية/المجلس والعامّة أو التقليدية على الأفراد الذين يتبرعون بالأرض طوعاً
١٢. لا يمكن أن تتجاوز نسبة الأرض التي يمكن التبرع بها المساحة المطلوبة للحفاظ على معيشة المتبرع/ة ومعيشة أسرته/ا.
- يجب أن تكون الوثائق الخاصة بالتبرع الطوعي كافية للتحقق من ذلك.
١٣. لا ينبغي أن يكون مشروع البنية التحتية خاص بموقع محدد فقط
١٤. يجب أن يكون الشخص الذي يتبرع بالأرض قادراً على الوصول إلى آلية الشكاوى على مستوى المشروع
١٥. ينبغي تزويد المتبرع/ة بالمعلومات اللازمة لآلية الشكاوى.

٤.١.١.٢ البيع بالتراضي

بالنسبة لشراء الأراضي من خلال التراضي والتوافق المتبادل بين البائع والمشتري، يجب أن يحدث نقل ملكية الأراضي من خلال عقد بيع بالتراضي موثق ومبني على سعر السوق بتاريخ الشراء. بالإضافة إلى ذلك ينبغي الإجابة على هذه الأسئلة وتوثيقه (الإجابة بنعم أو لا):

١. إذا رفض مالك/ة الأرض البيع، هل سوف تبحث البلدية/المجلس عن قطعة أرض أخرى؟
٢. هل المالك/ة يخضع لضغوط اجتماعية أو من البلدية/المجلس لرفض البيع؟
٣. هل يعلم المالك/ة بحقه في رفض البيع؟
٤. هل سيبقى المالك/ة في نفس مكان الإقامة الحالي (لن ينتقل)؟
٥. هل الأرض خالية من أي مستأجرين أو مستخدمين أو واضعي اليد أو متعددين؟
٦. هل الأرض خالية من أي نزاعات على الملكية؟
٧. هل يمكن للمالك/ة التفاوض بشأن السعر؟
٨. هل يدرك المالك/ة أنه يستطيع التفاوض على السعر

٩. هل يستطيع المالك/ة الوصول إلى آلية الشكاوى داخل المشروع الفرعي؟

١٠. هل يعلم المالك/ة بشأن آلية الشكاوى؟

١١. هل هناك وثائق تعكس التفاهات الواردة أعلاه، موقعة من قبل المالك/ة؟

أخيراً، قبل عملية شراء الأراضي، يتخذ مجلس البلدية/المجلس قراراً رسمياً يعلن عن نية البلدية/المجلس شراء قطعة الأرض، ثم على البلدية/المجلس الحصول على موافقة مديرية الحكم المحلي بعد التحقق من:

(١) وجود وفرة في موازنة البلدية/المجلس.

(٢) تشكيل وزارة الحكم المحلي لجنة لتقييم القيمة السوقية للأرض، وتتشكل اللجنة من وزارة الحكم المحلي، وزارة المالية، وسلطة الأراضي.

(٣) بعد ذلك، تتخذ البلدية/المجلس قراراً من خلال الاجتماع الرسمي للمجلس بشأن تخمين السعر والمضي قدماً في عملية الشراء.

٥ الفرز البيئي والاجتماعي لمشاريع تأهيل وتعبيد المباني العامة

أطار الادارة البيئية والاجتماعية وأطار حياة الاراضي وتحسين حياة الناس حددا الفرز البيئي والاجتماعي لبرنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة: البرنامج يصنف ضمن الفئة (ب) من التقييم البيئي حيث ان معظم المشاريع الفرعية صغيرة نسبياً، معظمها ذات طبيعة خاصة بالتأهيل والصيانة، وتعمل هذه المشاريع على تحسين الخدمات المقدمة وديمومتها. لكن لهذه المشاريع آثار بيئية واجتماعية خلال فترة التنفيذ وتعتبر آثار منخفضة الأثر والمخاطر ويمكن تلاشيها من خلال اتباع اجراءات تخفيفية والحفاظ على اجراءات السلامة العامة. الفرز البيئي والاجتماعي سيستبعد اي مشروع يقع ضمن الفئة (أ) من التقييم البيئي الفلسطيني وسياسات التقييم البيئي، او اي مشروع سيضر بالموروث التراثي والثقافي، وسيراعي متطلبات اطار حياة الاراضي وتحسين حياة الناس والذي سينتج عنه خطط عمل حياة الاراضي وتحسين حياة الناس او خطة مبسطة عنه في حال تم المساس بالأرض او التأثير على الوضع الاقتصادي او الاجتماعي او قطع سبل الوصول الى الموارد.

في قطاع غزة :

أي مشروع فرعي تم الموافقة عليه وتم تحضير وثائق العطاء له سيكون قد تم فحص وجود بقايا غير متفجرة من قبل UNMAS وأي مشروع فرعي تم الموافقة عليه تم التأكد من عدم استخدامه من قبل نازحين من الحرب.

٦ التقييم البيئي والاجتماعي:

المشاريع الفرعية للمرافق العامة تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الخدمات البلدية/المجلس والتعليمية والصحية أو الترفيهية ، وزيادة قدرة الموظفين وتحسين بيئة العمل. تعمل مشاريع صيانة المباني على تحسين الظروف المادية للهياكل وتحسين ظروف السلامة. يهدف مشروع إعادة تأهيل أو إنشاء المنتزهات العامة إلى زيادة المساحات الخضراء والمساحات الترفيهية المفتوحة لصالح أعضاء المجتمع ولكن بشكل أساسي النساء والأطفال والشباب. لكن خلال تنفيذ المشروع من المتوقع حصول آثار بيئية واجتماعية سيئة مؤقتة، تم اعداد خطة الادارة البيئية والاجتماعية لمشاريع المرافق العامة لتخفيف أي ممن الآثار السلبية المحتملة على المواطنين او البيئة المحيطة خلال فترة تنفيذ او تشغيل المشروع الفرعي.

هنالك آثار محتملة خلال فترة التنفيذ محددة بموقع العمل ومنها زيادة انتشار الغبار وحدته، الازعاج خلال ساعات العمل، احتمالية وقوع حوادث للعمال في منطقة العمل، تعطيل لحركة المرور خلال نقل المواد والمعدات الى منطقة العمل، تخريب المشهد الحضاري، تعطيل العمل في المرافق العامة خلال التأهيل، تعطيل حركة المرور خلال مرور النقلات الى موقع العمل، وقد يزعج أولئك الذين يعيشون بالقرب من الموقع. قد يؤثر التشغيل على إدارة التخلص من النفايات الصلبة بالطريقة السليمة، وقد ينتج عنه مياه عادمة، أو نقصا في المياه ، أو وصول الأشخاص ذوي الإعاقات بشكل آمن، كما سيتأثر حصول النساء والأطفال على خدمات أفضل إذا لم تطبق إدارة المنشآت تدابير بيئية واجتماعية وصحية وسلامة في إطار إدارة المرافق المناسبة ، أو لعدم وجود تعاون كاف بين البلدية/المجلس والوزارات أو السلطات المختصة لإدارة المنشأة بشكل سليم.

٧ خطة الادارة البيئية والاجتماعية لمشاريع تأهيل وتعبيد المباني العامة

تتلخص خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية بطرق فعالة ومعايير ضرورية للتعامل مع القضايا التي تم تحديدها في تقييم الأثر البيئي للمشروع. حيث يمكن اعتبار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع كنوع من التقييم للآثار المحتملة وتحديد معايير التخفيف على أساس الوضع البيئي والاجتماعي القائم والاحتياجات اللازمة، والتي تم إعدادها وإدراكها بعد تحليل المشروع.

ويكمن الهدف من الخطة وتنفيذها في: حماية البيئة من جميع اشكال التلوث، حماية الصحة العامة للمواطنين والرعاية الاجتماعية، المحافظة على البنية التحتية لمنطقة العمل وعدم احداث اي إتلاف (قدر الامكان)، المحافظة على املاك المواطنين في منطقة العمل وعدم الاضرار بها، اضافة الى ذلك فان خطة الادارة البيئية والاجتماعية جزء رئيسي من متطلبات تنفيذ المشروع.

خطة الادارة البيئية والاجتماعية تعرض نشاطات المراقبة المقترحة للمشروع وتشمل كل الآثار الرئيسية وتحدد كيفية التخفيف منها وادارتها ضمن عملية مراقبة المشروع. إن المخاطر والآثار السلبية للمشروع يمكن التقليل منها بأخذ تدابير التخفيف خلال مراحل

عملية التنفيذ وتشغيل المشروع. الملحق ١ يقدم مصفوفة المراقبة للآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع، وقائمة بتدابير وإجراءات التخفيف المطلوب تنفيذها والمسؤوليات.

مشاريع المرافق العامة لها تأثير بيئي إيجابي يهدف إلى إعادة تأهيل المباني: بشكل عام ، سيؤدي تأهيل المدارس والعيادات والمباني العامة أو المباني الأخرى إلى بناء قدرات الموظفين وتحسين بيئة العمل. حيث تعمل مشاريع صيانة المباني على تحسين الظروف المادية للهياكل وكذلك تحسين ظروف السلامة.

لكن فترة التنفيذ قد تحوي آثار منها:

- الغبار و انبعاث الغازات
- المياه (مياه الصرف، تصريف المياه السطحية، تصريف مياه المطر)
- الموارد الطبيعية والغابات ومناطق التنوع الطبيعي والبيولوجي
- موارد ثقافية مادية
- مخلفات العمل
- مخاطر بسبب الحوادث
- تشويه المنظر الجمالي
- إزالة الغطاء النباتي
- استعمال الارض

خطة المراقبة (ESEM) لمشاريع المنشآت العامة: لهذه المشاريع تأثيرات إيجابية عادة، لكنها ستزيد من مخلفات البناء كما ستنتج الضوضاء وتنتج الغبار أثناء البناء. ولذلك ، فإن من المتطلب هو إدارة مخلفات البناء والحد من الضوضاء والغبار المنبعث للتخفيف من هذه الاضرار.

التأثيرات البيئية الرئيسية العامة الناجمة عن مشاريع المنشآت العامة

الرقم	العناصر البيئية	التأثير		
		اجباري	بلا تأثير	سلبي
١.	نوعية الهواء وانبعاث الغازات			X
٢.	نوعية المياه الجوفية		X	
٣.	التزويد بالمياه		X	

٤.	الخدمات والصحة العامة	X		
٥.	سلامة وصحة العاملين			X
٦.	تقليل الضجيج			X
٧.	الأثار والموارد الثقافية	X		
٨.	الاثار الاجتماعية والاقتصادية	X		
٩.	الأخطار العرضية			X
١٠.	المجاري المائية والوديان			X
١١.	الغابات ومناطق التنوع الحيوي			X
١٢.	النواحي الجمالية	X		
١٣.	تقليل النفايات			X
١٤.	استعمال الارض	X		

٨. النشاطات المرتبطة بالتنفيذ والمراحل التشغيلية للمشاريع

يتضمن تنفيذ المشروع الفرعي وتشغيله عدة نشاطات وخطوات يمكن أن تكون مرتبطة بالتأثيرات على البيئة المحيطة يجب ان يتم رصدها وادارتها من قبل الطواقم الفنية في البلديات، الشركات الاستشارية و صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية.

الاثار المحتملة لمشاريع تأهيل وتعبيد الطرق على البيئة الطبيعية المائية والنباتية، نوعية الهواء. الموارد الثقافية والتاريخية، والظروف الاقتصادية الاجتماعية مدرجة في الجداول التالية لمرحلتى تنفيذ وتشغيل المشروع. لاحظ أنه خلال البناء فإن أعمال الحفر والتنقيب والبناء هي المهمة الرئيسية لأي مشروع فرعي وسيكون لها تأثير سلبي. على الرغم من أن مشروع المرافق العامة سيعزز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد التنفيذ، فإن التشغيل السليم يتطلب إدارة سليمة للنفايات الصلبة، والتخلص من مياه الصرف الصحي ، وخدمات مياه جيدة.

أنشطة البناء والتأثيرات المحتملة

قضايا بيئية هامة					أنشطة مشاريع البناء
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	الموارد الثقافية والتاريخية	جودة (نوعية) الهواء	الموارد المائية	الموارد الزراعية	
✓	✓	✓			الهدم
✓	✓				إزالة البنية التحتية القائمة
✓	✓	✓			تشغيل الآلات الثقيلة
✓	✓	✓	✓		بناء البنية التحتية
✓	✓	✓	✓	✓	أعمال الحفريات
✓	✓	✓			تشديد المباني والمرافق
✓		✓	✓		شراء المواد
✓		✓	✓	✓	التخلص من النفايات (الصلبة والسائلة والخطرة ، وما إلى ذلك
✓		✓	✓	✓	التخلص من مياه الصرف الصحي
✓	✓	✓			النقل
✓	✓	✓	✓	✓	الحوادث والأحداث غير المخططة

الأنشطة التشغيلية والتأثيرات المحتملة

قضايا بيئية هامة					أنشطة مشاريع البناء
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	الموارد الثقافية والتاريخية	جودة (نوعية) الهواء	الموارد المائية	الموارد الزراعية	
✓		✓			النقل

✓			✓		إمدادات المياه
✓		✓	✓	✓	الجمع والتخلص من النفايات الصلبة
✓		✓	✓	✓	جمع مياه الصرف والتخلص منها
✓		✓	✓	✓	الحوادث والأحداث غير المخططة
✓	✓	✓	✓	✓	التنمية الشاملة

تم اعداد خطة المراقبة البيئية والاجتماعية التي تظهر الاجراءات اللازم تنفيذها وادارتها ضمن الخطة والمقاول مسؤول عن تنفيذ خطة الادرة البيئية والاجتماعية، ويكمن تلخيص المسؤولية ب:

- المقاول مسؤول عن سلامة العامة لكافة الفعاليات والنشاطات والافراد خلال فترة تنفيذ المشروع
- المقاول ملتزم بتنفيذ خطة الادارة البيئية كمرفق لوثائق العطاء
- المقاول مسؤول عن تنفيذ المشروع وادارته بما يتماشى مع خطة الادارة البيئية والاجتماعية والشروط البيئية للمشاريع، اضافة الى المحافظة على المواقع الأثرية التي يتم اكتشافها أثناء التنفيذ والتنسيق مع دائرة الآثار حيثما يلزم حسب الاجراءات المدرجة بالخطة.
- في حال عدم الزام المقاول بالاجراءات المطلوبة حسب خطة الادرة البيئية والاجتماعية فسيتم تطبيق الشروط المدرجة ضمن وثائق العطاء اضافة الى قسم الالتزامات البيئية للمقاول
- في حال تنفيذ خطة حياة الأراضي وتحسين حياة الناس (LALAP) أو LAPAP ، يجب أن يكون المقاول على علم بأسس المسؤولية الاجتماعية.
- حيثما تنطبق قواعد ESHS ؛ يجب على المقاول الالتزام بالمتطلبات الواردة في قسم ESHS والاستفادة من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وذلك لإعداد ESMP المطلوب.

٩ ضمان المخاطر المرتبطة بالمشاريع الفرعية

المشاريع الفرعية ضمن برنامج تطوير البلديات (مشاريع المنشآت العامة) بالعادة احتمال المخاطر الناتجة عن تنفيذها منخفضة المخاطر وتأثيرها لفترة محدودة وبشدة قليلة او متوسطة، يمكن التعامل مع هذه الاثار بالتنفيذ الجيد للإجراءات البيئية والاجتماعية في الخطة.

احتمالية المخاطر لخرق سياسة اعادة التوطين القسري تم التعامل معها وإدارتها من خلال تحضير اطار حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس والذي يتعامل مع جميع احتماليات حصول تأثير اجتماعي او اقتصادي او متعلق بالوصول الى المصادر او الحرمان من الملكيات.

استثمارات برنامج تطوير البلديات	بدون مخاطر	مخاطر قليلة	مخاطر كبيرة
انشاء الطرق الفرعية		X	
جسور والتبديدات الارضية			X
ممرات المشاة		X	
الجدران الاستنادية		X	

١٠ المسؤولية القانونية البيئية والاجتماعية للمتعاقد مع صندوق تطوير واقرض الهيئات المحلية

يجب إدراج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية القطاعية في وثائق العطاء، بحيث يكون المتقدمون للعطاء على دراية بمعايير الأداء البيئي والاجتماعي المتوقعة منهم وبحيث يتمكنون من عكس هذه الناحية في عطاءاتهم.

يجب الالتزام بالملحق رقم ١ خطة المراقبة البيئية والاجتماعية والمرفق رقم ٢ والالتزام بتوجيهات الإدارة البيئية لتنفيذ مشاريع الطرق.

ملاحظة: حيثما تنطبق قواعد EHSE على وثائق العطاءات وحيثما يكون الضمان البيئي مطلوباً، فإن المخصصات المالية بموجب هذا القسم لا تنطبق (في الحالات التي تحكم قواعد EHSE).

اضافة الى ذلك فالمقاول مسؤول عما يلي:

الالتزام بإجراءات الصحة والسلامة العامة، توفير تأمينات للعاملين والموظفين واي طرف ثالث حسب ما هو مذكور في وثائق العطاء وقانون العمل الفلسطيني

البلدية/المجلس؛ بصفتها الجهة المالكة لأعمال التنفيذ، تتولى مسؤولية إنفاذ امتثال المقاول بشروط العقد، بما في ذلك الالتزام بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية والخطة القطاعية

- الخصومات البيئية تضاف كشرط ضمن الشروط والملاحظات بملخص جدول الكميات

- تقييم المخالفات والخصومات وتضاف الى كل مطالبة مالية
- خطة المراقبة البيئية والاجتماعية المرفق رقم ١ هي المرجع لتحديد الملاحظات والمخالفات
- كل اجراء تخفيفي بيئي او اجتماعي لا يتم تنفيذه يدرج كملاحظة بيئية اجتماعية وبضاف الى المخالفات
- بالنسبة للخروق الصغيرة وشكاوى المواطنين ، مثل الحوادث التي تسبب ضررا مؤقتا ولكنه قابل للإصلاح ، يتم توجيه إنذار بيئي واجتماعي للمقاول للتوقف عن العمل ومعالجة المشكلة واصلاح الوضع البيئي. إذا تبين لمهندس البلدية/المجلس المسؤول عن الإشراف على العمل أن المعالجة قد تمت بطريقة مرضية لن تكون هناك أي إجراءات أخرى.
- إذا لم يتم اصلاح الضرر خلال الوقت المحدد:
 - يقوم مهندس البلدية/المجلس المشرف بالتعاون مع المستشار الفني المحلي بوقف العمل لفترة محددة اقصاها ٢٤ ساعة ويعطي المقاول ملاحظة بيئية تخصم ضمن إنذارا بيئيا /اجتماعيا -عقوبة مالية حسب إجراءات التخفيف التي لم يتم الامتثال بها الواردة في وثيقة العطاء والجدول التالي. يتم خصم تلك العقوبة من من كل فاتورة مقدمة من المقاول.
 - إذا تبين لدى قيام مهندس البلدية/المجلس بمراجعة المشروع أن الاصلاح قد تم بطريقة مرضية فلن تكون هناك أية إجراءات إضافية. ولكن إذا تبين أن المقاول لم يقم بتصويب الوضع خلال يوم واحد فإن أية أيام إضافية يتوقف فيها العمل سوف تعتبر تأخيرا دون مبرر ولا يتم التسامح معه.
- يقوم المهندس بكتابة ملاحظة بيئية قد تشمل عدة مخالفات لإجراءات تخفيفية كما هو مذكور في المرفق رقم ١
- إذا تكرر عدم الامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية بحيث تصل العقوبات إلى (٣-٥٪) من قيمة العقد، فإن مهندس البلدية/المجلس يرفع الإنذارات البيئية والاجتماعية المسجلة وتاريخ الاقتطاعات للعقوبات الى صندوق تطوير واقتطاض الهيئات المحلية بالإجراء القانوني الذي تقترحه البلدية/المجلس للموافقة النهائية. وبالنظر إلى أن وثائق العطاءات تتضمن وجود تفسير ملائم لطريقة خصم.
- من الضروري الانتباه لوجود البند الذي يبين ان المقاول مسؤول عن أية عمل اجراءات وقائية لأية آثار قد تطرأ وعلى مهندس البلدية/المجلس تحديدها وتحديد مدى أهميتها.
- فيما يلي توضيح نموذج الملاحظة (الإنذار) البيئية، اضافة لتوضيح كيفية حساب الخصومات لعقود الشراء:

نموذج إنذار بيئي واجتماعي رقم ()	
التاريخ	البلدية/المجلس
	اسم المشروع
	موقع العمل
	المقاول
الملاحظات البيئية على الاجراءات الغير مطبقة: من ESMM	
	مشرف/ مهندس البلدية/المجلس
	المستشار الفني المحلي
	ممثّل المقاول في وقت الإنذار
	تاريخ تسليم الانذار ممثّل المقاول
	تاريخ الارسال الى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
	الساعة
	التاريخ

طريقة الخصم:

- الملاحظات الاجتماعية: فقط يعطى المقاول انذار ويوقف لمدة يحددها المهندس حتى معالجة الوضع
- الملاحظات البيئية: الانتباه كم من مخالفة مدرجة في الملاحظة حسب مصفوفة المراقبة البيئية والاجتماعية
- الخصم يبدأ ب ٠.١٪ من قيمة العقد من المخالفة الثانية ولخمس ملاحظات متتالية
- يتم زيادة ٠.٥٪ بعد الملاحظة الخامسة لكل اجراء تخفيفي

عقوبة خاصة بالامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية		
الرقم	الإنذار البيئي والاجتماعي	العقوبة
١	١	وقف/ تحذير
٢	2+3+4+5+6	وقف/ حسم ٠.١٪ لكل إجراء تخفيفي وبقيمة دنيا ٤٠ يورو
٣	٧+8+10+11+12	وقف/ حسم ٠.١٥٪ عن كل إجراء تخفيفي حسب المشروع وبحد أدني ٦٠ يورو
٤	الملاحظات الخمس	تكون كل ٥ ملاحظات + الخصم:

عقوبة خاصة بالامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية		
الرقم	الإنذار البيئي والاجتماعي	العقوبة
	التالية	ن = نسبة الخصم من (ن+١) + (٠,٥٪ من الخصم ل (ن+١)) كل إجراء تخفيف حسب المشروع وحد أدنى ٨٠ يورو تزيد كل خمس مرات بقيمة ٢٠ يورو
		إذا وصل معدل العقوبات ٣٪ من تكاليف العقد نوصي بوقف العمل، وإرسال طلب رسمي الى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بقرار البلدية/المجلس بالأجراء المقترح حسب وثائق العطاء ودليل المشتريات والعقود

يتم احتساب الخصومات من قبل مهندس البلدية/المجلس وتراجع من قبل مهندس الإستشاري الفني المحلي حيث يقوم بدراسة الملاحظة البيئية (N) ونسبة الخصم لـN.

نسبة الخصم لـN = [نسبة الخصم لـ(N-1) + (٠,٥٪) من الخصم لـ(N-1)] * قيمة العقد.

إذا إقتربت نسبة العقوبات إلى ٣٪ من قيمة العقد يُنصح بإيقاف العمل وإرسال طلب إلى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية لإقتراح الإجراءات طبقاً لدليل الشراء ووثائق العطاء.

تستطيع البلدية/المجلس أن تقرر إن كان للإجراء التخفيفي أي أثر واضح، وبإمكانها تحديد نسبة عقوبة عدم الإمتثال طبقاً لذلك.

١١ آلية المراقبة البيئية والاجتماعية والشكاوى

١٢ المراقبة البيئية والاجتماعية

سوف تشكل المراقبة البيئية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من ادارة الصندوق لتنفيذ مشروع تطوير البلديات. سوف يكون (المسؤولون البيئيون والاجتماعيون والشركات الاستشارية الفنية المحلية) والمهندسون المشرفون في البلدية/المجلس مسؤولين عن ضمان اطلاع المقاولين على اطار الإدارة البيئية والاجتماعية وتوجيه التعليمات للعمال / الطواقم بخصوص الامتثال بتلك الأطر وبخطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالقطاع الذي يندرج تحته المشروع.

تقوم البلدية/المجلس بإجراء اشراف منتظم في الموقع للأعمال المدنية للتحقق من تنفيذ المقاولين لالشروط الواردة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع اتباع المسؤولية البيئية والاجتماعية للمقاولين. استشاري الصندوق سيقومون بالاشراف والمراقبة البيئية والاجتماعية خلال الزيارات الميدانية.

التقارير البيئية والاجتماعية المضمنة في تقارير سير العمل او التقارير المتخصصة خلال تنفيذ المشاريع سوف تشمل على معلومات شاملة عن وضع الأداء البيئي والاجتماعي بما يشمل مراجعة الانتهاكات لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتم خلال الفترة التي

يغطيها التقرير والتعليمات الموجهة للمقاولين في تلك الأعمال للتعامل مع أي نقطة ضعف أو قضايا يتم تعريفها، والتدابير المأخوذة ومتابعة لكافة القضايا غير الممتثلة التي يتم اكتشافها إضافة إلى الآثار أو الاجتهادات البيئية والاجتماعية الايجابية.

القائمة المرفقة في الملحق ٣ تستخدم لتسهيل مقارنة إجراءات تخفيف الأثر البيئي والاجتماعي المسجلة في مرحلة التقييم وما يتم عمله فعلياً على أرض الواقع.

يضاف إلى ذلك التأكيد على دور الصندوق والاستشاري لمراقبة الإجراءات الاجتماعية المرتبطة بالمشروع الفرعي والموضحة في إطار حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس، ومنتجاتها خلا التقييم الاجتماعي، الاتفاقيات مع المجتمع، خطط حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس

البلديات التي ستقوم بإدارة مشاريعها ذاتياً ستكون مسؤولة عن تطبيق ومراقبة تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وكتابة التقارير ، وسيقوم الصندوق بعمل مراجعة وتقييم للإدارة السليمة والمراقبة البيئية والاجتماعية

١٣ آلية الشكاوى

يعتمد ويتبنى برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة على قانون المجلس الفلسطيني رقم ٦ في ٢٠٠٩ وتعديل عام ٢٠١٥ الذي يحول بتطوير آلية الشكاوى.

على البلدية/المجلس المنفذة للمشروع الفرعي ضمان توفير توثيق الشكاوى والردود في موعدها، وتوثيق الشكاوى (التاريخ الاستلام/تاريخ الرد/الرد، يوضع نسخة من الشكاوى في ملف المشروع الفرعي ويتم رفعه إلى الصندوق.

تعتمد إجراءات الشكاوى على طبيعة الشكاوى التي يرفعها المواطنون. وبعض الشكاوى تقدم إلى البلدية/المجلس ومن ثم يتم تسليمها إلى الدائرة المختصة أو الشخص المخول بحل المشكلة.

في بعض الحالات التي يتعذر البلدية/المجلس حل الشكاوى، حينها يتم تحويلها إلى المديرية الإقليمية أو إلى وزارة الحكم المحلي. تتلخص العملية كما يلي:

١. يسلم المواطن شكواه إلى البلدية/المجلس.

٢. ستجيب الجهة التي تتسلم الشكاوى على الشكاوى إما بحل الشكاوى أو تبليغ الشخص الذي قدم الشكاوى بأن الشكاوى

في طور الدراسة، وسيتم الرد عليها خلال ١٠ أيام (وسيتم الرد على الشكاوى في فترة تقل عن ٢٨ يوم). في حالة

ان قدمت المديرية المختصة رداً سلبياً أو كانت غير قادرة على إعطاء تغذية مرجعية ، يمكن للمواطن ان يتقدم

بشكاوى الى دائرة رفع المظالم في وزارة الحكم المحلي كما يلي:

أ- ان يسلم شكوى خطية مرفق بها كل الوثائق اللازمة بالنسبة للشكاوى، إن وُجد. ويتسلم المواطن نسخة من وصل

استلام الشكاوى.

ب- تتابع دائرة الشكاوى الشكاوى متبّعة الإجراءات.

ت- يجب ان يتلقى المواطن رداً خطياً بالنسبة للشكوى التي رُفعت في خلال أسبوع كحد أدنى.

قبول او رفض شكوى

١. على الموظف المسؤول عن تولي الشكاوى ان يبلغ المشتكي بشأن قبول او رفض الشكوى في غضون ٣ ايام على الأكثر ومن لحظة تسلّم الشكوى.
٢. في حالة تسليم الموظف الشكوى الى وحدة الشكاوى، على الوحدة ان تسلّم رفضا او قبولاً للشكوى في غضون ٣ ايام.
٣. في حالة تم قبول الشكوى ، في هذه الحالة يتلقى المشتكي بطاقة مراجعة للشكوى مختومة بختم رسمي عليها البيانات التالية:

أ- اسم المشتكي وصفتهم القانونية.

ب- عنوان المشتكي.

ت- تاريخ المراجعة.

ث- لقب المشتكي.

ج- قائمة الملاحق المقدّمة مع الشكوى.

وسائل التواصل مع دائرة الشكاوى:

١. الاتصال مباشرةً مع وزارة الحكم المحلي.
٢. الاتصال مع الخط الساخن.
٣. الاتصال بالموقع الشبكي للوزارة.
٤. كتابة شكوى خطية كما هو مبين في النظام.

على البلدية/المجلس ضمن تقاريرها الاسبوعية او تقارير الزيارة تدوين كافة الشكاوى وذلك لتكثيف الصندوق والاستشاري من التدخل
احل المشكلة حين تدعو الحاجة الى ذلك فقط عند عدم قدرة البلدية/المجلس على حل المشكلة.

استشاري الصندوق سيقوم بمراقبة تنفيذ الشكاوى ورفعها ضمن تقاريره

١٤ الملاحق

الملحق رقم ١ : مصفوفة خطة المراقبة و الإدارة البيئية لمشاريع فرعية خاصة بالمنشآت العامة.

الملحق رقم ٢ : توجيهات الإدارة البيئية للمقاولين (شروط تنفيذ مشاريع فرعية خاصة بالمنشآت العامة)

الملحق رقم ٣ : قائمة المراجعة الخاصة بالإدارة البيئية والاجتماعية لنشاطات التنفيذ والتأهيل للمشاريع الفرعية



الملحق رقم ١: مصفوفة خطة المراقبة و الإدارة البيئية للمشاريع الفرعية للمنشآت العامة.

المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة و الرصد
مرحلة التنفيذ	ضياح المساحات الخضراء	يشمل تصميم منطق خضراء الطبيعية حول المنشأة، و كذلك زراعة النباتات	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	زيادة تركيز الملوثات و الضجيج	جدول زمني مناسب و أيام و ساعات العمل و أي أنشطة خطرة تجنب استخدام الآليات التي تحدث ضجيج عالي تنسيق وجدولة ساعات العمل وطبيعته مع المجاورين. مراقبة وصيانة المعدات بشكل جيد من الاهتزاز الميكانيكي إطفاء المحركات والآلات في حال عدم استخدامها. الالتزام بفترة المشروع استخدام آلات ومعدات تقلل من الإزعاج والاهتزازات ومتابعة صيانتها تأجيل العمل بآلات عالية الصوت وآلات الاهتزاز حتى انتهاء ساعات عمل المجلس (حوالي الساعة ٥ مساءً) او مستخدمي الطابق الاول من المبنى	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	الغبار المصاحب لأنشطة البناء	توفير شاحنة نقل مياه ورش الماء كلما تطلب الأمر للحد من انبعاث الغبار/التخلص من مسببات الروائح بطرق آمنة تجنب العمل بالأوقات العاصفة رصد وصيانة المعدات باستمرار من انبعاث غازات أو الأبخرة تخفيف سرعة المركبات حول الموقع وعمل الآليات في الموقع بحذر تغطية الشاحنات خلال عملية النقل	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	الشكاوي	يجب على مقاول الشكاوى إبلاغ البلدية/المجلس وصندوق MDLF بأي شكاوى توجه إليه من المواطنين خلال ٢٤ ساعة	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية



المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة و الرصد
	المخاطر المحتملة للحوادث بسبب الحفريات	يجب الحفاظ على أعمال الحفر بشكل أساسي مغلقة بشكل صحيح ، وحظر وصول أرباب العمل والزوار والمشاة في البلدية/المجلس إلى موقعها . اغلاق منطقة المصاعد وعدم تركها مفتوحة -حماية وتأمين السلالم	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	خطر الوصول إلى منطقة البناء	يجب على المقاول حظر وعزل منطقة البناء باستخدام مظلة قوية او مواد اخرى مثل بناء الواح الزينكو على محيط المبنى لعزل الطابق الاول عن الطابق الاعلى وضمان عدم سقوط مواد بناء من الطابق الاعلى استخدام اشارات تحذيرية واضحة حظر وصول الموظفين والزوار والمشاة من من ليس له عمل في البلدية/المجلس إلى الموقع.	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	زيادة خطر الإصابة بالمرض	تنفيذ سليم لإجراءات الصحة والسلامة. ضمان اتباع العمال جميعهم لتدابير الصحة والسلامة (الالتزام بلبس الكمامات - والكفوف والتباعد الاجتماعي خلال فترة العمل)	المقاول	البلدية/المجلس والمهندس الإشرافي	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	اغلاق مداخل المنازل او المنشآت	توفير ممرات امنة لجميع مداخل المنازل والمنشآت تفاديا لاية تأثير اقتصادي قد يتسببه الاغلاق تعيين عمال راية لتأمين حركة الشاحنات الناقلة لمواد البناء	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	سلامة وصحة العمال	الالتزام باعتبارات السلامة والصحة العامة أثناء العمل على المقاول توفير اللبس الواقي الكامل للعمال (فيسيت، حذاء واقى، كمامة الوجه، الخوذة، الكفات ... إلخ). وعدم طلب توفير اللبس الواقي من العمال، حيث يعتبر توفير اللبس الواقي مسؤولية المقاول.توفير حمام صحي يمنع منعاً باتاً تشغيل عمال مع المقاول نقل أعمارهم عن ١٨ سنة (أطفال)	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية



المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة و الرصد
		على المقاول توفير صندوق الإسعافات الأولية للتعامل مع أي حوادث في الموقع. كما يشترط على المقاول أن يقوم بالإبلاغ عن أي إصابات تقع في الموقع لكل من البلدية/المجلس والصندوق بشكل مكتوب للتوثيق. على المقاول تخصيص مكان لراحة العمال وأداة الصلاة وتناول الطعام، بما يشمل وجود حمامات ومصدر مياه على المقاول أن يقوم بالإبلاغ عن الإصابات بين العمال (للبلدية والصندوق) حتى في حالات الإصابات الخفيفة وكذلك إصابات كوفيد ١٩. الالتزام بتعليمات سلامة وصحة العمال المرفقة بناء على خطة الطوارئ على المقاول أن يقوم بتأمين العاملين في الموقع، وأن يكون التأمين ساري وشامل.			
	فقدان الغطاء النباتي	يجب على المقاول تجنب فقدان الأشجار والضرر بالنباتات الأخرى عدم رمي مخلفات البناء في محيط النباتات. المحافظة على النباتات حول الموقع ونقل النباتات التي قد تتضرر بسبب أعمال المشروع الى مكان مناسب وبطريقة سليمة. وفي حال حدوث أي ضرر الرجوع الى LALAPF	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	سلامة وصحة المواطنين عابري الطريق	حظر وعزل منطقة العمل (عزل المبنى بالكامل امام المواطنين) وإغلاق مواقع الحفريات ووضع إشارات تحذيرية دالة عليها اتباع اجراءات السلامة العامة وتنظيم المرور ووضع يافطات وإشارات تحذيرية.	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	نقل المواد والمعدات إلى موقع العمل	ضمان أن يتم تحميل المركبات بطريقة تمنع سقوط مواد البناء على الطرق بإحكام إغلاقها وتغطيتها وخاصة المركبات التي تحمل الطين والرمل والحطام والمواد الأخرى	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية



المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة و الرصد
مرحلة التنفيذ		تغطية الشاحنات وعدم ترك مخلفات العمل حول الموقع. تشوين المواد في الموقع بطريقة سليمة بحيث لا تسبب أية أضرار للعاملين والمواطنين حول الموقع ولا تسبب انبعاث الغبار			
	ضياح مظاهر جمالية بسببلقاء مخلفات المشروع ضمن حرم الطريق او بارض خاصة	تصميم مناطق خضراء حول المنشآت وزراعة النباتات والاشجار . تنظيف وإزالة مخلفات الحفريات من منطقة العمل ونقلها الى مكب نفايات تقرر البلدية/المجلس	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	التأثير على استخدام الارض	منع استخدام الاراضي الخاصة خال فترة العمل لمنع أي تأثير قد يطلق اطار حياة الاراضي وتحسين حياة الناس، الا بحالة واحدة بوجود اتفاقية مصادقة بين صاحب الارض والمقاول لاستخدام الارض لفترة محددة وبالتراضي	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	حدوث تعطل محتمل لخطوط المياه والكهرباء او مرافق أخرى	مسح شامل للمرافق العامة الموجودة في المبنى. على المقاول التنسيق مع مؤسسات الخدمات العامة ذات العلاقة لاتمام عملية مسح الخطوط وواصله بسرعة في حال وقوع خلل يجب على المقاول الحفاظ على أي من الخصائص / أنابيب المياه / مياه الصرف الصحي التي تضررت بسبب أعمال البناء على الفور . مطلوب من المقاول تخزين قطع الغيار للصيانة في موقع البناء لاتخاذ إجراءات سريعة	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
مرحلة التنفيذ	مخلفات البناء الناجمة	تنظيف وإزالة مخلفات الحفريات من منطقة العمل ومن حرم المبنى ونقلها الى مكب نفايات تقرر البلدية/المجلس خطط مناسبة للتخلص من هذه المخلفات الى مكب نفايات تقرر البلدية/المجلس وعدم ابقاء المخلفات في حرم الشارع. إزالة مخلفات البناء في أسرع وقت ممكن ؛	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية



المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة و الرصد
		تخزين مواد لعمل في الموقع مشروط بمصادقة المهندس الإشرافي وتأمين عدم وصول المشاه اليه في حالة وجود مخلفات ومنها المخلفات الناجمة عن استخدام الآلات المستعملة (الزيت المستعمل) وفي حال وجود تسرب يجب تغطية المنطقة المتلوثه بطبقة من الرمل او نشارة الخشب، عمل تنظيف للموقع حالاً عملاً انها ضمن شروط العقد. للتقليل من حصول مثل هذه الحوادث يفضل استخدام ماكينات ونقلات حديثة، وان يتم تغيير الزيت في الكراج او تنفيذه بشمل امن بالموقع لمنع جودث تسريب.			
	التخلص غير السليم من الطمم وتراكم مخلفات البناء	يلتزم المقاول بالتخلص من النفايات ومخلفات العمل بطريقة سليمة وذلك بالتنسيق المسبق مع البلدية/المجلس ونقلها الى مكب نفايات مسموح به بعد موافقة البلدية/المجلس لتجنب اي ضرر بيئي او اجتماعي تنظيف وإزالة مخلفات البناء من حرم المبنى او أراضي المجاورة وتنظيف المنطقة بشكل كامل بعد انتهاء العمل.	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	التخزين غير السليم لمواد ومعدات العمل	يجب أن يتفق المقاول مع البلدية/المجلس حول ترتيبات حفظ مواد البناء وحفظها في مكان أو متجر آمن ، ويتعين على المقاول اتخاذ جميع المسؤولية لمنع دخول احد غير العمال إلى هذا المخزن أو الموقع وخاصة الزائرين والمشاة.	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	المخاطر المحتملة على سلامة زوار المبنى من موظفين البلدية/المجلس او المواطنين المراجعين او صندوق او استشاري او مهندسين البلدية/المجلس	على المقاول تثبيت المظلة حول منطقة البناء ، واغلاق وعزل منطقة العمل ، و إغلاق منطقة أعمال القدم من الوصول توفير ممرات آمنة وصحية لهم وضع اشارات تحذيرية كافية دالة على العمل والاعلاق اغلاق وعزل وحجب منطقة العمل امام من ليس له عمل	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية



المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة و الرصد
		توفير لباس سلامة (خوذة وقست) للزوار المهندسين			
	بسبب إغلاق بعض الطرق، سيتم توجيه حركة المرور لطرق أخرى مما قد يسبب ازدحام مروري	مراقبة استعمال إشارات المرور و مقاييس و أدوات السلامة التنسيق مع الهيئات المحلية والشرطة عند الحاجة وحسب رأي المهندس الالتزام بتطبيق الخطة المرورية عندما تكون شرطاً من وثائق العطاء - خاصة لحركة الشاحنات وسيارات نقل مواد البناء	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	أية اثار بيئية او اجتماعية قد تطرأ نتيجة تنفيذ اعمال المشروع	تنفيذ الاجراءات التخفيفية المناسبة التي يطلبها مهندس البلدية/المجلس المشرف حسب اجراءات خطة الادارة البيئية والاجتماعية وارشادات المقاولين لتنفيذ المشاريع في المباني العامة	المقاول	مهندس البلدية/المجلس والإشراف	صندوق إقراض و تطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	تشغيل غير سليم لمنشآت نظام تجميع المياه العادمة	ضمان صيانة منتظمة للشبكات أو جور المجاري.	المجلس	المجلس	وزارة الحكم المحلي
مرحلة التشغيل	بسبب إغلاق بعض الطرق بسبب أعمال البناء ، سيتم توجيه حركة المرور لطرق أخرى مما قد يسبب ازدحام مروري	مراقبة استعمال إشارات المرور و مقاييس و أدوات السلامة التنسيق مع الهيئات المحلية والشرطة عند الحاجة وحسب رأي المهندس الالتزام بتطبيق الخطة المرورية عندما تكون شرطاً من وثائق العطاء	المجلس	المجلس	وزارة الحكم المحلي
	أية اثار بيئية او اجتماعية قد تطرأ نتيجة تنفيذ اعمال المشروع	تنفيذ الاجراءات التخفيفية المناسبة التي يطلبها مهندس البلدية/المجلس المشرف حسب اجراءات خطة الادارة البيئية والاجتماعية وارشادات المقاولين لتنفيذ المشاريع في المباني العامة	المجلس	المجلس	وزارة الحكم المحلي



الملحق رقم ٢ : توجيهات الإدارة البيئية للمقاولين (شروط تنفيذ مشاريع فرعية خاصة بالمنشآت العامة)

الغرض

الغرض من توجيهات الإدارة البيئية بالنسبة للمقاولين هو تحديد المعايير الدنيا المقبولة في أعمال التنفيذ بالنسبة لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

الطرق

بغرض تنفيذ أعمال تأهيل الطرق، من الضروري إغلاق أو تحويل عدد من الطرق المحددة، إما بشكل كامل أو مؤقت خلال مرحلة التنفيذ. يجب على المقاول أن يرتب التحويلات لتوفير الطرق البديلة للمواصلات و/أو المشاة. بعد عملية تكسير أو إغلاق أو التدخل بأي شكل آخر في شارع أو ممر مشاة يكون للجمهور إمكانية الوصول إليه يجب على المقاول أن يقوم بعمل التدابير المعقولة اللازمة بحيث يكون التأثير متدنياً على حركة المرور في ذلك الشارع أو ممر المشاة أثناء أعمال تنفيذ وتأهيل الطريق بشكل يكون مقبولا ومعقولا.

عندما يكون هناك تدخل لأعمال إعادة التأهيل بالطرق العامة أو الخاصة أو تلك التي يكون فيها حقوق مرور عامة أو خاصة لحركة السير ينبغي على المقاول أن يبنى طرق التحويلات حيثما أمكن.

حركة الشاحنات وآليات البناء

المقاول الذي يقوم بنقل مواد أو مخلفات بناء صلبة أو سائلة يتوجب عليه أن يتبع تدابير صارمة للتقليل من التسرب على الطرقات من خلال التأكد من أن تلك المواد محملة في عربات النقل الخاصة بها بطريقة تحول دون سقوطها أو تسربها ومن خلال وضع أغطية على جوانب وأسقف كافة العربات التي تنقل الطين والرمل وغيرها من المواد والمخلفات.

إجراءات السلامة المرورية

على المقاول أن يوفر ويضع إشارات المرور وعلامات الطرق والعوائق وإشارات ضبط حركة السير وغيرها من الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الحركة المرورية في وحول موقع العمل. يجب على المقاول ألا يبدأ أية أعمال تؤثر على طرق السيارات العامة والطرق السريعة حتى يقوم باتخاذ كافة تدابير السلامة المرورية والتأكد من فعاليتها الكاملة.

إمكانية المرور عبر موقع العمل وحوافه



خلال أعمال تأهيل الشارع يتوجب على المقاول أن يتخذ كافة الاحتياطات المعقولة لمنع أو التخفيف من الإزعاج أو الأذى على المالكين أو المستأجرين أو الشاغلين للممتلكات المحاورة وعلى الحق العام. يجب على المقاول أن يحافظ على حرمة الطريق القائم ان كان العمل على مقطعه كاملاً أو على جزء منه في موقع العمل وعلى قدرة استخدام ممر المشاة المحاورة من قبل القاطنين والمارين من المقطع بطرود آمنة وبمعايير لا تقل عن تلك القائمة في بداية تنفيذ العقد. إذا لزم الأمر يقوم المقاول بتوفير وسائل مرور أو عبور بديلة ترضي الأشخاص المتضررين.

حماية المنشآت القائمة

يقوم المقاول بحماية كافة المباني والأعمال والخدمات والمنشآت القائمة بشكل مناسب ويحول دون الحاق الضرر بها أو تدهور حالتها أثناء عملية التنفيذ. يتخذ المقاول كافة الإجراءات الضرورية اللازمة لدعم وحماية المباني والمنشآت والأنابيب والكوابل والمجاري وغيرها من المعدات أثناء مرحلة التنفيذ ويقوم بتصليح أي ضرر ناجم بالتنسيق مع البلدية/المجلس والسلطات المختصة.

ضبط الضجيج والغبار

يتخذ المقاول كافة التدابير القابلة للتنفيذ للتقليل من الإزعاج بسبب الغبار والضجيج من مواقع إعادة التأهيل. وهذا يشمل:

- احترام ساعات العمل المعتادة بالقرب من المناطق السكنية
- المحافظة على المعدات في حالة تشغيل سليمة للتقليل إلى الحد الأدنى من الضجيج العالي من ررجة المعدات وتكسرها وصريها وكذلك من انبعاثات الأدخنة من الآلة.
- إطفاء محركات الآلات عندما لا تكون مستخدمة بشكل مباشر
- فيما يتعلق بضبط الغبار يطلب من المقاول توفير شاحنة مياه بحيث يقوم برش المياه حيث يلزم للتقليل من أثر الغبار

التخلص من النفايات

يتفق المقاول مع البلدية/المجلس على تدابير خاصة بالتخلص من النفايات. ويتعين على البلدية/المجلس تحديد موقع المكب للتخلص من النفايات الصلبة.

حماية الأشجار وغيرها من النباتات

يتقاضي المقاول خسارة الأشجار والضرر بالنباتات قدر الامكان. يجب التخفيف إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة على الغطاء الأخضر ضمن أو حول منطقة العمل.

تنظيف موقع الأشغال عند الانتهاء من العمل



يجب على المقاول أن يزيل كافة النفايات من موقع العمل سواء داخل موقع العمل أو حوله ومناطق الوصول إليه أثناء سير العمل وحتى لا يعود هناك حاجة لإجراء أعمال إعادة التأهيل . يجب إزالة كافة الأتربة والمواد والحصمة والمكاتب والسيارات المؤقت وملء الحفر وإرجاع مستوى الأرض إلى المستوى الذي كان عليه في حالته الأولى.



الملحق رقم ٣ : قائمة المراجعة الخاصة بالإدارة البيئية والاجتماعية لنشاطات التنفيذ والتأهيل للمشاريع الفرعية

البلدية/المجلس اسم المشروع التاريخ					
#	الأثر الذي سيتم فحصه	نعم	لا	ملاحظات	إجراءات الحماية/ الإجراءات المنفذة
١	توليد الضجيج/ الإنذار				
٢	انتشار الغبار				
٣	انبعاث الروائح				
٤	مشاكل في حركة المرور (إعاقة، تحويلة، إغلاق)				
٥	مشاكل خدمات النفايات الصلبة				
٦	مشاكل خدمات المجاري				
٧	مشاكل خدمات المياه				
٨	إلحاق الضرر بالغطاء النباتي (الأخضر)				
٩	تعريض سلامة المشاة للخطر				
١٠	مشاكل خدمات الكهرباء				
١١	تدهور المشهد الطبيعي / العناصر الفنية الجمالية				
١٢	إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية				
١٣	تهديد التنوع الحيوي والحياة البرية				
١٤	إلحاق الضرر بالمناطق الترفيهية				
١٥	إلحاق الضرر بالمواقع التراثية والأثرية				
١٦	إلحاق الضرر بالنشاطات الزراعية				
١٧	إلحاق الضرر بالنشاطات الصناعية				
١٨	الالتزام باعتبارات السلامة والصحة العامة أثناء العمل				
١٩	التزام العمال بارتداء القطع الواقية (الفسات، القفازات، البدل الواقية إلخ				
٢٠	ملاءمة آلات العمل				
٢١	آثار أخرى (أدرجها)				



البلدية/المجلس اسم المشروع التاريخ
٢٠. تعليقات:
٢١. توصيات

توقيع الأخصائي البيئي
التاريخ



الملحق ٤ : تعهد المقاول الإمتثال لإجراءات الحد من إنتشار وباء كوفيد ١٩

(إسم المقاول والعنوان على ورق مروس)

اسم العقد:

رقم المشروع:

في ظل تطور الحالة الوبائية ومن منطلق الحرص على صحة العمال والمهندسين والصحة العامة للسكان، أقر أنني سأقوم بتطبيق كل ما ورد في البروتوكولات الصحية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية/منظمة الصحة العالمية فيما يخص مكافحة وباء كوفيد ١٩ والحد من إنتشاره، وأنني على أتم الإستعداد لتطبيق أي بروتوكولات جديدة صادرة من ذات الجهات المختصة خلال فترة العمل. كما أنني أقر أنني سألتزم بتطبيق الإجراءات التالية كملحق لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع، وأن عدم الإمتثال لأي من هذه الإجراءات يستوجب الإنذار البيئي كما هو موضح في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع:

١. تقسيم المهندسين والعمال إلى فرق عمل ثابتة وعدم التبادل بين الفرق (فرق عمل على شكل مجموعات) على ان لا تجتمع الفرق في أن واحد، ويكون هناك مدة زمنية بين دخول وخروج الفرق المختلفة. كما يجب أن يتم تحديد أدوات خاصة لكل فريق من فرق العمل وعدم تبادل الأدوات بين الفرق.
٢. يجب توفير أماكن للنظافة الشخصية لإستخدامها من قبل العمال بعد الإنتهاء من العمل. حيث يجب أن يتم تعقيم هذه الأماكن بشكل يومي.
٣. يجب إغلاق موقع العمل ٤٨ ساعة على الأقل في حال ظهور حالات إصابة بين العمال بفايروس كورونا.
٤. التأكيد على نظافة وتعقيم موقع العمل والمكاتب، وذلك بإستخدام المطهرات بشكل دوري (بمعدل ٣ مرات بالحد الأدنى يوميا). كما يجب تطهير الأسطح الأكثر تلامسا مثل مقابض الأبواب بشكل دوري.
٥. تدريب وتنظيف وتوعية جميع العاملين (الطاقم الفني والعمال) على طرق الوقاية الشخصية، وطرق إنتقال العدوى والتعريف بطبيعة المرض وكيفية التعايش مع الإجراءات الموصى بها. ويجب التعميم على جميع العمال بضرورة التبليغ في حال ظهور أعراض على أي من أفراد عائلاتهم.



٦. على جميع العاملين (مهندسين و عمال) إرتداء اللبس الواقي بشكل كامل بما فيها الكمامة، وكذلك توفير المطهرات والكحول اللازمة لهم بشكل يومي، حيث يعتبر توفير اللبس الواقي والمطهرات من مسئولية المقاول وليس العامل.
٧. يمنع تشغيل العمال دون السن (١٨ عام) وكبار السن التي تزيد أعمارهم عن (٦٠ عام). كما يجب عدم تشغيل أي من العاملين الذين تظهر عليهم أعراض مرضية مثل (سعال، عطس، حمى.... إلخ).
٨. يجب أن يتم تشغيل العمال في الأعمال الإنشائية من نفس المحافظة، ويتم الإستعانة فقط بالإستشاريين من خارج المحافظة. وكذلك يجب أن لا يتم تشغيل العمال الذين يسكنون في مناطق مصنفة موبوءة إلا بعد تغيير التصنيف لمنطقة السكن.
٩. يجب عدم إستخدام الحافلات لنقل العمال إلا في حالة الضرورة القصوى، وفي حال الإستخدام ألا يزيد عدد الركاب عن ثلث عدد المقاعد.
١٠. يجب عدم تجمع العمال لتناول الطعام والشراب مع بعضهم البعض، وكذلك يجب عليهم إستخدام أدوات الطعام والشراب ذات الإستخدام الواحد (كبايات، صحن... إلخ) وتوفير سلات نفايات في الموقع تتناسب مع عدد العمال.
١١. يجب ترك مسافة بين العاملين لا تقل عن ٢ م وعدم مصافحة العمال لبعضهم البعض تحت أي ظرف، والإلتزام بأداب العطس من خلال تغطية الفم والأنف، والمحافظة على عدم لمس الأعين والفم والأنف والتي ممكن أن تكون ملوثة.
١٢. توفير التباعد المكاني بين مكتب الإشراف ومكتب المقاول، وتهوية الأماكن بشكل جيد لضمان تجديد الهواء داخل المكاتب. كما يجب إنجاز المعاملات الغير مرتبطة بالموقع مثل تجهيز المطالبات المالية خارج الموقع.
١٣. العمل على أي إجراءات جديدة يعلن عنها من الجهات المختصة.

التاريخ -----

التوقيع -----

اسم المقاول -----